

ليلى سوييف تطالب مجددًا بالإفراج عن نجلها علاء عبد الفتاح عبر طلبات رسمية للرئاسة والنائب العام



الجمعة 16 مايو 2025 06:00 م

تقدمت الدكتورة ليلى سوييف بطليين رسميين إلى النائب العام، عبر محامييها الحقوقيين خالد علي ومحمد فتحي، تطالب فيهما بالإفراج عن نجلها الناشط السياسي علاء عبد الفتاح، فورًا، استنادًا إلى قضاؤه كامل مدة العقوبة الصادرة بحقه، وسط تصاعد حدة الأوضاع الصحية للعائلة.

الطلبات المقدمة للنائب العام، التي حملت أرقام 276 و277 لسنة 2025 تعاون دولي، تضمنت أولاً طلبًا قانونيًا باحتساب مدة الحبس الاحتياطي التي قضاها علاء ضمن مدة العقوبة كاملة، وهو ما يؤكد استحقاقه الإفراج منذ سبتمبر الماضي. أما الطلب الثاني، فكان اعتراضًا على طريقة تنفيذ الحكم الصادر بحقه بالسجن 5 سنوات، مؤكدًا أن علاء قد أكمل مدة العقوبة قانونيًا. وفي الوقت ذاته، سلمت ابنتا ليلى سوييف، سناء ومنى، إلى رئاسة الجمهورية طلبًا للعفو الرئاسي عن علاء عبد الفتاح، مرفقًا بتقارير طبية تفصيلية حول الحالة الصحية المتهورة لوالدتهما، التي تخوض إضرابًا عن الطعام منذ 30 سبتمبر، تنوع بين كلي وجزئي، ما دفعها إلى معاناة صحية خطيرة.

هذه الخطوة تأتي بعد تقديم التماس سابق في ديسمبر 2024، لم يلق ردًا. يأتي ذلك وسط تدهور متواصل في صحة علاء داخل محبسه في سجن وادي النطرون، حيث خاض إضرابًا كليًا عن الطعام لأكثر من 50 يومًا، احتجاجًا على استمرار حبسه، بالتزامن مع إضراب والدته الذي استمر 156 يومًا، وتكلل باحتجازها في مستشفى سانت توماس بلندن في فبراير الماضي.

يذكر أن علاء عبد الفتاح، أحد أبرز الناشطين الحقوقيين والسياسيين في مصر، تم اعتقاله في 28 سبتمبر 2019، بتهم شملت "نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل، والانضمام لجماعة إرهابية".

وُكِّم عليه بالسجن خمس سنوات في ديسمبر 2021، بعد قضاؤه عامين في الحبس الاحتياطي، وهو الحكم الذي لم تحتسب فيه السلطات مدة الحبس الاحتياطي ضمن مدة العقوبة، ما دفع العائلة ومحاميها للاعتراض قانونيًا.

القانون المصري، عبر مادتي 482 و484 من قانون الإجراءات الجنائية، ينص بوضوح على ضرورة احتساب مدد الحبس الاحتياطي ضمن مدة العقوبة، وهو ما يمثل محور النزاع القانوني الحالي.

وقد أوضح المحامي خالد علي أن الطلبات المقدمة تهدف إلى توفير طريق قانوني واضح أمام النائب العام بين إما احتساب مدة الحبس وإطلاق سراح علاء، أو إحالة الطلب لمحكمة مختصة للنظر في إشكال تنفيذ الحكم.

إلى جانب هذه المساعي القانونية، شهدت القضية تضامنًا نسائيًا واسعًا، حيث سلم وفد من 665 امرأة مصرية عريضة التماس إلى انتصار السيسي، زوجة عبدالفتاح السيسي، طالبوا فيها بالإفراج الفوري عن علاء وحماية والدته، فيما عبر 100 صحفي عن دعمهم لحماية ليلى سوييف التي تعتبر من أبرز علماء الرياضيات في المنطقة وتحظى بمكانة دولية مرموقة.